ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq
JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities
كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

The Internal Political and Economic Situation in the Hashemite Kingdom of Jordan 1988-1996

Prof. Harith A.AL-Tikrity

University of Tikrit – College of Education for Humanities

Dr.. Ayad Khalaf Daham

General Directorate of Education of Kirkuk

* *Corresponding author: E-mail* :اميل الباحث

***Keywords*:**
correction
economic crisis
elections
obstacles

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 17 Sept. 2021
Accepted 17 Oct 2021
Available online 30 Mar 2022
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The Hashemite Kingdom of Jordan has gone through different historical stages that are completely related to its economic reality, and its dependence on international and regional aid. As such, the researcher tried to delve into the presentation of the political and economic events that the Kingdom went through in an attempt to understand the overlapping and interdependence between the two sides and try to answer many of the questions that afflicted the political life that as long as the successive ministries changed. The topic has been presented to more than one axis. While the first deals with local and regional reflections and their impact on the conduct of the 1989 elections, the second axis is devoted to the study of the economic correction program. The third axis presents the obstacles and elements of economic policies. The fourth axis discusses international and regional conferences and their repercussions On the internal situation 1994-1996. The fifth deals with the economic crisis in 1996.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.2.3.2022.7

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٨٨-١٩٩٦

أ.د. حارث عبدالرحمن التكريتي/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الانسانية

د. اياد خلف دهام/ المديرية العامة لتربية كركوك

الخلاصة:

مرت المملكة الاردنية الهاشمية بمراحل تاريخية مختلفة ارتبطت بصورة كاملة بواقعها الاقتصادي ، واعتماده على المساعدات الدولية والاقليمية ، لذلك حاول الباحث الخوض في عرض الأحداث السياسية

والاقتصادية التي مرت بها المملكة في محاولة لفهم التداخل والترابط بين الجانبين ومحاولة الإجابة عن العديد من التساؤلات التي عصفت بالحياة السياسية والتي طالما غيرت الوزارات المتعاقبة . لقد تم عرض الموضوع على أكثر من محمور ، كان الاول منها بعنوان الانعكاسات المحلية والاقليمية وأثرها في سير انتخابات ١٩٨٩، أما المحور الثاني فقد خصص لدراسة برنامج التصحيح الاقتصادي ، في حين عرض المحور الثالث معوقات ومقومات السياسات الاقتصادية ، وقد ناقش المحور الرابع المؤتمرات الدولية والاقليمية وانعكاساتها على الاوضاع الداخلية ١٩٩٤-١٩٩٦ ، وأخيرا عالج المحور الخامس الازمة الاقتصادية عام ١٩٩٦ .

المقدمة

مرت المملكة الاردنية الهاشمية بمراحل تاريخية مختلفة ارتبطت بصورة كاملة بواقعها الاقتصادي ، واعتماده على المساعدات الدولية والاقليمية ، فطالما تعثر مشوارها السياسي نتيجة للمتغير الاقتصادي ، لذلك حاول الباحث الخوض في عرض الاحداث السياسية والاقتصادية التي مرت بها المملكة في محاولة لفهم التداخل والترابط بين الجانبين ومحاولة الاجابة عن العديد من التساؤلات التي عصفت بالحياة السياسية والتي طالما غيرت الوزارات المتعاقبة .

لقد تم عرض الموضوع على أكثر من محمور ، كان الاول منها بعنوان الانعكاسات المحلية والاقليمية واثرها في سير انتخابات ١٩٨٩ وبهذه النقطة حاول سلط الضوء على كل مؤثر بطريقة منفردة وتوضيح مدى تأثيره في نتائج تلك الانتخابات ، اما المحور الثاني فقد خصص لدراسة برنامج التصحيح الاقتصادي الذي قامت به الحكومات لغرض اخراج المملكة من ازماتها الاقتصادية المزمنة ، في حين عرض المحور الثالث معوقات ومقومات السياسات الاقتصادية ، وفيه تناول الباحث الاسباب التي اعاقت تطور الحياة الاقتصادية وفي الوقت نفسه تم عرض المقومات التي ساهمت في تلك العملية ، وقد ناقش المحور الرابع المؤتمرات الدولية والاقليمية وانعكاساتها على الاوضاع الداخلية ١٩٩٤-١٩٩٦ وبهذا المحور عرض الباحث جميع المؤتمرات التي شاركت فيها المملكة سواء في داخلها او خارج حدودها ومن الجدير بالذكر فقد اهتمت اغلبها بالجانب الاقتصادي ولاسيما ملف المساعدات الذي ارتبط كثيراً بموقف المملكة من القضايا العربية وتحديداً القضية الفلسطينية ، وأخيرا عالج المحور الخامس الازمة الاقتصادية عام ١٩٩٦ وفيه تم توضيح الاسباب والنتائج التي افرزتها تلك الازمة ولاسيما ملف الخبز .

اولا: الانعكاسات المحلية والاقليمية وأثرها في سير انتخابات ١٩٨٩: –

فرضت الأوضاع المحلية والاقليمية العديد من الالتزامات على خط سير السياسة الداخلية المملكة فقد شهدت البلاد حالة من التراجع الاقتصادي انعكس اثره على الانتخابات المزمع اقامتها في عام ١٩٨٩ لذلك كان للعاملين المحلي والاقليمي صداه الواضح في مجمل العملية السياسية.

١– **المؤثرات المحلية: –**

للعامل الاقتصادي دوره الواضح في اتمام العملية الديمقراطية لما له من أبعاد ونتائج داخلية وخارجية تؤثر في التحول الديمقراطي وتحركه حسب الواقع الذي تشهده البلاد، فضلاً عن دوره في منح القائمين على السلطة الاستمرارية في الحكم او التنحي، يضاف الى كل هذا وضع العلاقة بين السلطة والقطاع الخاص. اذ يعد هذا الامر تحدياً واضح المعالم في العملية الديمقراطية فمن الممكن اصدار احكام الفشل والخيبة لأي حكومة لم تتمكن من تحقيق المستوى الاقتصادي المطلوب لشعبها وفي الوقت نفسه قد تستمر معظم التجارب السياسية غير الديمقراطية في حال وفرت مستلزمات الحياة الاقتصادية المطلوبة للشعب[i]

شهدت المملكة الاردنية الهاشمية منذ سبعينيات القرن العشرين وصولاً لأواسط عقد الثمانينيات من القرن نفسه وضعاً اقتصادياً ناجحاً ناتج عن نمو وتراكم الانتاج والحصول على قروض انعكست على بناء شبكة واسعة من البنى التحتية كالطرق والجسور والمدارس وشبكة المياه والمرافق الصحية وتطوير القطاع الزراعي وإدخال أساليب الانتاج الحديثة وإقامة المشاريع الصناعية[٢].

ساهم مع ذلك التطور ارتفاع في الناتج القومي الإجمالي خلال المدة بين عام ١٩٨٦ و١٩٨٧ من (٥,٤٨٦) مليون دولار إلى (٥,٥١٣) مليون دولار، إلا إن هذا التطور لم يكتب له الديمومة فقد تراجع بنهاية عام ١٩٨٨ وتزامن معه ارتفاع في معدلات النمو السكاني بنسبة (٣,٨%)، إن هذا التناقض بيّن الانكماش في الناتج القومي الإجمالي والنمو السكاني بيّن مستوى التدهور في تلبية احتياجات المواطنين[٣]. رافق ذلك ازدياد ديون المملكة الخارجية قبل عام ١٩٨٩فقد بلغت(٦,٤٤٤,٦) مليون دولار نهاية عام ١٩٨٨[٤].

زاد من حدة الازمة وانحدارها انخفاض قيمة الدينار امام الدولار الامريكي بنسبة ٤٠% خلال عام ١٩٨٩، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم[٥]، وتراكم المديونية التي عدّت أحد الأسباب الرئيسة لتفاقم الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها المملكة في نهاية عقد الثمانينيات[٦].

إن غياب المؤسسات التشريعية والرقابية لمراقبة الاداء الحكومي وبرامجه الاقتصادية كان أحد أبرز العوامل التي ادت الى حدوث الأزمة الاقتصادية في الأردن عام١٩٨٩، التي نتج عنها مظاهرات

صاخبة احتجاجا على الاجراءات التي اتخذتها حكومة زيد الرفاعي، فكانت سبباً رئيساً ضاغطاً باتجاه إعادة الحياة الديمقراطية في العام نفسه[٧].

لم تكن تلك الاسباب فقط بل شهدت المملكة في المدة المنصرمة فقدان العديد من الحريات ومنها حرية التعبير والعمل والانتقال والسفر وترحيل بعض المواطنين وطردهم خارج البلاد. وفي ظل هذه الأجواء، كان طبيعياً أن يزداد تمدد الأجهزة الأمنية في نسيج المجتمع السياسي الأردني وأن تكثر اخطاؤها، وهكذا أصبح المواطن عرضة للعقاب المتعدد الأشكال بسبب ماضيه السياسي حتى لو كان ذلك المواطن قد شارك في حدث سياسي عابر قبل عشرين أو ثلاثين عاماً[٨].

كما تكررت حالات الاعتقال فضلاً عن سحب جوازات السفر ومنع بعض المواطنين من السفر أو منعهم من العمل ليس في أجهزة الدولة أو القطاع العام فحسب، وإنما في القطاع الخاص كذلك إلاّ بعد حصولهم على موافقة الأجهزة الأمنية، ومن الجدير بالذكر انعكست تلك الحالات على العديد من العائلات وفي العديد من الجوانب الاقتصادية والتعليمية لاسيما بعد عودة ابنائهم من السفر وهم يحملون الشهادات العليا وفي تخصصات مختلفة ولم تتمكن الحكومة من توفير الفرصة المناسبة لهم كل ذلك أثار استياء بعض أوساط الأجهزة الأمنية ذاتها. في الوقت نفسه استمر نفوذ وتسلط عوائل اخرى قبلت في الامر الواقع[٩].

ويرى العديد من الباحثين أن العامل الاقتصادي هو الأساس في عملية التحول الديمقراطي في المملكة بسبب إنعاش ما طرأ على الاقتصاد الدولي آنذاك وما صاحبه من ارتفاع كبير في حوالات الأردنيين اذ كان الأولى استثمار تلك الأموال في إنعاش الاقتصاد المحلي في مشاريع استراتيجية إلا انه في الحقيقة جاء بنتائج عكسية، مما ادى الى انخفاض وانكماش أثر بصورة كبيرة في مستوى المعيشة نتيجة لانخفاض تدفق التحويلات المالية من الخارج[١٠]، ولاشك في أن مثل هذه التحولات أثرت بمجملها على تحريك الشارع الأردني ولا سيما في مناطق الجنوب التي شهدت احتجاجات واسعة على سوء إدارة الحكومة لمعالجة الأزمة[١١].

دعت تلك الاوضاع لتدخل الملك شخصياً لوضع حد لها عليه أصدر الاخير قرار قضى بإقالة حكومة زيد الرفاعي[١٢]، وتكليف الشريف زيد بن شاكر[١٣] رئيس الديوان الملكي آنذاك بتشكيل الحكومة الجديدة، وتمثلت توجهات الملك بأن تعمل الحكومة على معالجة الاوضاع الاقتصادية ووضع حد لمعاناة المواطنين، والتهيؤ لإجراء الانتخابات النيابية ودعم الحريات العامة[١٤]. في الوقت نفسه وضح الملك الاسباب التي عرقلت تعطيل الحياة البرلمانية مشيراً في احدى خطبه ان السبب الحقيق كان ما تعرضت له الضفة الغربية من احتلال من قبل الكيان الصهيوني سنة ١٩٦٧م[١٥].

٢- **المؤثرات الاقليمية: -**

تؤدي العوامل الخارجية دوراً بارزاً في إحداث التحول نحو الديمقراطية، كضغط النظام الدولي، والضغوط التي تمارسها المؤسسات الدولية ولاسيما المالية منها كصندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية التي تعمل على مراقبة اوضاع حقوق الانسان وتشجيع الديمقراطية. وقد أدرك القائمون على ادارة المملكة قبل غيرهم من دول المنطقة حقيقة ما يجري على الساحة الدولية، ولاسيما الشعار الذي رفعته الولايات المتحدة الامريكية بدعم الحرية والديمقراطية وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والمعنوي للشعوب التي تتطلع نحو الديمقراطية، وادرك أيضاً أن هذا العصر هو للديمقراطية، ولابد للحياة السياسية أن تتجاوب وتتفاعل مع روح العصر. وشكلت هذه التطلعات البيئة المناسبة للتحول الديمقراطي ما جعله يتجه نحو تبني سياسات الاقتصاد الحر وتدعيم علاقاته بالدول العربية وهيئات التمويل الدولية المانحة ورفع حجم الدعم الاقتصادي الامريكي[١٦].

تابع المختصون بالعمل السياسي في المملكة حقيقة ما يجرى في العالم بصورة العامة لاسيما بعد انهيار المعسكر الشرقي وازاحة الاتحاد السوفييتي من التدخل في القرارات المصيرية الامر الذي فتح الباب للولايات المتحدة الأمريكية لشغلها المرتبة رقم واحد في معظم القرارات العالمية، الأمر الذي جعل الدول أمام خيارين فإما اللحاق بركب الديمقراطية وهو الشعار الذي رفعته الولايات المتحدة الامريكية، وأما التعنت والاصرار على الوضع الراهن وتحمل مصير مشابه للدول الفاشلة التي اختارت طريق مخالف للإرادة الامريكية[١٧].

بناءً على ذلك صدرت الارادة الكلية في الثلاثين تموز ١٩٨٩ بإجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب فسارعت حكومة الشريف زيد بن شاكر، وعملاً بأحكام المادة السابعة عشرة من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ أصدر مجلس الوزراء قرارة المرقم (٦٣٧)، في الخامس عشر من آب من العام نفسه تحديد يوم الأربعاء الموافق الثامن من تشرين الثاني موعداً لإجراء انتخاب أعضاء مجلس النواب وفقاً لقانون الانتخاب والأنظمة الصادرة بموجبه[١٨]، والذي ألغى مقاعد الضفة الغربية وتقسيم المملكة على عشرين دائرة انتخابية يمثلها ثمانون نائباً بإشراف رئيس الحكومة زيد بن شاكر[١٩]

شكلت على أثر ذلك العديد من اللجان من قبل وازارة الداخلية وبدورها خصصت مراكز للاقتراع والفرز كما اختارت اللجان المشرفة عليها في جميع الدوائر الانتخابية[٢٠]، فضلاً عن تشكيلها لجنة مركزية في كل دائرة انتخابية تكونت من الحاكم الإداري رئيساً وعضوية رئيس محكمة البداية، وأحد قضاة الصلح في الدائرة الانتخابية التي لا توجد فيها محكمة بداية، وأحد موظفي الحكومة الداخلية[٢١].

وفي حقيقة الامر شغل الملف الاقتصادي أغلب البرامج الانتخابية للمشرحين فقد تناولت كل المواضيع التي تعلقت بمعاناة البلاد وحياة المواطن اليومية، ومنها انهيار أسعار الصرف وارتفاع الأسعار والترهل الإداري وتزايد الفقر والبطالة، كما شملت تلك البرامج المطالبة بتفعيل الدستور وتنشيطه وتطبيقه

وإلغاء الأحكام العرفية وأوامر الدفاع والقوانين الاستثنائية ولجنة الأمن الاقتصادي، والاعتراف بحقوق المواطن الأردني كافة بطريقة تتطابق والحياة الديمقراطية التي تتطلب الانتقال إلى مرحلة التنفيذ والتطبيق الفعلي[٢٢].

من جانب اخر ركز مرشحو التوجهات الإسلامية على الإسلام كمادة إعلامية كأداة لتحفيز جمهورهم وترغيبهم، لذا ظهر في انتخابات عام ١٩٨٩ شعارات حملت عنوان " الإسلام هو الحل"[٢٣]، وقد أكد هؤلاء المرشحون تطبيق الشريعة الإسلامية، والعمل على إطلاق الحريات العامة وإيقاف التجاوزات على حقوق المواطنين وحرياتهم التي كفلتها الشريعة الإسلامية، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات واقتراح قوانين جديدة، وكشف أسباب الفساد المالي ومحاسبة المتورطين فيه[٢٤].

ومهما كانت المنافسة الانتخابية وطريقة التعبير فيها فأن الحقيقة الاولى والاخيرة كانت للوضع الاقتصادي[٢٥] الذي تميز بخصوصية جعلته رابطاً مشتركاً للجميع وسبب ذلك يعود إلى أن عودة الحياة الديمقراطية ارتبطت بشكل مباشر مع الأوضاع الداخلية وتحديداً الاقتصادية[٢٦].

إن اتباع نظام ديمقراطي تعددي كان خيارا صعبا للملكة اذ كان في حينها طريقاً فريدا في تلك الحقبة من الزمن فالأنظمة السياسية العربية المحيطة به لم تكن على استعداد لتقبل ذلك لاسيما وان انظمتها شمولية لذلك ليس من المستغرب ان تستشعر تلك الدول بان مخاطر داخلية قد تحصل من انتشار تلك التجربة. ويذكر مضر بدران، وهو سياسي مخضرم ورئيس الحكومة القادم، في مذكراته بان التجربة الديمقراطية في الاردن قد اصبحت محط انظار الدول العربية الشقيقة، اذ تابعت المملكة العربية السعودية مناقشات مجلس النواب الاردني، وقد لمس ذلك خلال زيارة قام بها برفقة الملك حسين للمملكة العربية السعودية، فقد اطلع الملك فهد بن عبد العزيز وولي عهده الامير عبدالله ووزير الخارجية سعود الفيصل الى التسجيل الكامل لجلسة مجلس النواب الاردني المخصصة لتكليف مضر بدران برئاسة الحكومة الاردنية الاولى بعد انتخابات ١٩٨٩، إذ أوضح بدران للملك بأن الوضع الاقتصادي المتردي الذي عانت منه المملكة في تلك الفترة هو الذي قاد الى ذلك، فائلا "ببساطة أنتم السبب في كل ما جرى ويجري وان الديمقراطية في الاردن سببها تأخر المساعدات الخليجية وشحها "[٢٧].

ثم أوضح مضر بدران الاوضاع الاقتصادية في بلاده واثرها وبين ان التخلي العربي عنهم اثناء المحنة الاقتصادية جعلتهم امام خطر ثورة كبرى، وان اي تصعيد للوضع الداخلي ستكون له تبعات وخيمة عربيا واقليميا، وان المملكة العربية السعودية لم تستجب للطلبات الاردنية بالمساعدات المالية العاجلة لتفادي تلك الاوضاع، فلم يكن للملك حسين امام ذلك الهيجان الجماهيري العارم سوى تهدئة النفوس وتطييب الخواطر ومنح الشعب حق الممارسة الديمقراطية، وهنا سأل الملك فهد عن حجم الديون الاردنية وكم تكلفته فيقول مضر بدران "يكلفني كمملكة اردنية خمسة مليارات دولار، ويكلفك كمملكة

عربية سعودية ثمانية مليارات دولار" هنا تساءل الملك فهد عن ذلك الفرق في الارقام الواردة فأجابه رئيس الوزراء الاردني قائلا "ان سددت انا مديونية الاردن فسأستفيد من خصم على السداد المبكر للقروض، وان ذهبت انت لتدفع مديونيتنا فسيأخذون منك ثمانية مليارات كاملة "، بعد تلك المداولات ساد الاجتماع هدوء كبير قبل ان يكسر الملك فهد ذلك الصمت قائلا "ويحل مجلس النواب "فأجابه رئيس الحكومة الاردنية " بلا تأخير" فأجابه العاهل السعودي بما نصه "ستبدأ اللجان العمل على الامر وسأدفع لكم مديونيتكم"[٢٨]

حالما عاد الملك حسين الى ارض الوطن والفرحة تعم صناع القرار السياسي الاردني، التقى مضر بدران بزعماء الاحزاب والكتل السياسية لشرح تطورات الزيارة الاخيرة بالحلول المطروحة وقد وجد ترحيبا من اولئك الزعماء الذين غلبوا المصلحة الوطنية على مكاسبهم الانتخابية، وبالفعل شكلت اللجان وعقدت الاجتماعات، الا ان دخول للجيش العراقي الى الكويت، وما صاحبه من تطورات اقليمية وضغوط داخلية وخارجية على النظام السياسي الاردني حال من دون تسديد تلك الديون وبذلك فقدت السياسة الاقتصادية احد ابر نتائج دبلوماسيتها ومكاسبها تجاه التطورات الاقتصادية[٢٩].

ارتبط برنامج التصحيح بالوضع الاقتصادي للمملكة ولم يكن للتغير الحكومي ذلك الاثر في توقفه او تأجيله نتيجة لما كانت تمر به البلاد نتيجة لذلك سيتم عرض البرنامج وفق مرحلة تاريخية انتقالية بين حكومتين تعاقبتا على ادارة البلاد في تلك المحنة.

ثانياً: برنامج التصحيح الاقتصادي: –

شهد الاقتصاد الاردني في الفترة الحكومية الانتقالية حالة من التراجع الاقتصادي الكبير اذ مرت البلاد بأزمة اقتصادية خانقة قادها للاستدانة من الخارج بوتيرة متسارعة تزامن معها توقف شبه تام للمساعدات العربية والاجنبية، وقد ادت السياسة الاقتصادية المتخبطة الى اختلالات هيكلية كبيرة وضائقة مالية شديدة، وعدم قدرة الحكومة على تحديد سعر معين للدولار وعلى اثر ذلك تم وضع برنامج تصحيح اقتصادي للأعوام ١٩٨٩–١٩٩٣، بعد ان تم تحديد موطن الخلل في الاقتصاد الاردني من قبل صندوق النقد الدولي: بغياب نظام ضريبي فعال، وتوسع الحكومات في برامج الدعم، وارتفاع حجم الانفاق العسكري، والعوائق التجارية وضع التي اتخذتها لحماية المنتج المحلي، وعدم وجود بنية مالية متطورة بشكل كاف لتطوير الاقتصاد، وضعف القطاع الزراعي[٣٠].

وبناءً على ذلك وضعت مسودة البرنامج الاول لصندوق النقد الدولي عام ١٩٨٩ والذي ركز على تخفيض العجز في الموازنة، والحد من الانفاق، ووضع نظام ضريبي جديد، واعادة جدولة الديون[٣١]

وقعت الحكومة الاردنية على برنامج التصحيح الاقتصادي، بعد استنفاذ الطرق الكفيلة بتجنب الكارثة الاقتصادية، ومن الجدير بالذكر تم عرض البرنامج على الملك حسين قبل الشروع في تنفيذه وقد

بدت عليه علامات الانزعاج وعدم القناعة التامة وفي حينها وجه استفساره عن ايجاد طرق بديلة فأجابه رئيس الحكومة زيد الرفاعي بان الوضع سيء وليس بالإمكان تأجيل القرار لوقت اخر[٣٢].

هدف البرنامج الى تخفيض عجز الموازنة من (٢٠) % من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٩ الى (٦) % عام ١٩٩٣، وايقاف التراجع في النمو الاقتصادي بنسبة (٣,٩) % عام ١٩٨٩ وصولا الى تحقيق نمو حقيقي بنسبة (٤) % عام ١٩٩٣، وتعزيز الاحتياطي لدى البنك المركزي الاردني من العملات الاجنبية بما يعادل تغطية شهر ونصف من المستوردات لعام ١٩٩٠، بعد ان كان الرصيد لا يكفي لأكثر من عشرة ايام، تخفيض حجم الاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي من (١٠٣) % الى (٩٣)%، زيادة الصادرات لتحقق نمو يزيد عن (١٠) % سنويا[٣٣]

توقف العمل ببرنامج التصحيح الاقتصادي بسبب احداث الخليج وتداعياتها على المملكة، اذ توقفت البلاد عن تسديد مستحقات الفوائد التي بلغت (٣٢٤) مليون دولار لعام ١٩٩٠[٣٤].

لم تتوقف جهود المملكة في تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي فعلى الرغم من توقف البرنامج الاول عن العمل في اب ١٩٩٠ واستمر حتى عام ١٩٩١، الا ان الملك عمل على إحيائه من جديد ببرنامج آخر عرف بالاسم نفسه وحدد للأعوام (١٩٩٢-١٩٩٨) وفي حينها كلف الملك الشريف زيد بن شاكر لتشكيل وزارته الثانية خلفا لوزارة طاهر المصري المستقيلة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩١[٣٥]، فسارعت الحكومة في انتهاج سياسة اقتصادية عملت على معالجة تطورات الازمة الاقتصادية وتداعياتها، لاسيما عودة (٣٠٠) الف من العاملين في الخارج، لذلك اقدمت الحكومة على تحقيق نقلة اقتصادية من خلال التفاهم مع صندوق النقد الدولي على برنامج تصحيح اقتصادي، ومن اجل حماية الاقتصاد وتفادياً للوقوع بأخطاء السياسة الاقتصادية السابقة، ولاستعادة الثقة بالاقتصاد الاردني والحصول على الدعم المطلوب من المؤسسات الدولية ولتحقيق الاعتماد على الذات مالياً واقتصادياً ولتخفيف حدة الديون لجا الاردن الى اعادة العمل ببرنامج التصحيح الاقتصادي وتم بحث البرنامج مع المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لضمان الحصول على الدعم وتوفير الموارد المالية لتمويل الخزينة وتعزيز احتياطات البنك المركزي وتوفير البيئة المناسبة لاستعادة النمو الاقتصادي، وبالفعل تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي للسنوات (١٩٩٢ -١٩٩٨). ويلخص الاقتصادي الاردني فهد الفانك الاسباب التي فعت الاردن لتبني برنامج تصحيح اقتصادي الى عاملين: الاول ان الاقتصاد الاردني ليس قادرا على مواجهة التزاماته تجاه المديونية الخارجية التي بلغت أعباء خدمة ومستحقات الديون (١,٣) مليار دولار سنويا لذا فهو بأمس الحاجة الى جدولة الديون مع مدة امهال طويلة، والسبب الثاني ان الاقتصاد الاردني عانى من اختلالات معينة توجب عليه ان يتصدى لها ويعدلها تجنبا لازمة نقدية واقتصادية اخرى[٣٦].

هدف البرنامج الى رفع معدل النمو السنوي من ١% عام ١٩٩١ الى ٤% سنة ١٩٩٨، ودعم القطاع الخاص مع خصخصة القطاع العام، وتخفيض العجز في الميزانية من دون المساعدات من (١٨) % من الناتج المحلي الاجمالي لعام١٩٩١ وصولا الى (٥) %، خفض حاجة الخزينة الى الاقتراض الخارجي من (١٠,٦) % عام ١٩٩١ الى (٥) % نهاية الفترة وذلك من خلال رفع الايرادات المحلية[٣٧].

وبما ان البرنامج اقتضى تخفيض العجز في الموازنة العامة للمملكة وذلك بزيادة الواردات المالية، فقد اقدمت الحكومة لتحقيق ذلك في الثالث والعشرين من شباط ١٩٩٢ على رفع اسعار بعض اصناف المشتقات النفطية، واعلنت ومن باب تخفيف حدة الازمة على بعض فئات الشعب ممن يقل دخلهم الشهري عن (٣٠٠) دينار بمبلغ لا يتجاوز (١٠٠) دينار خلال عام ١٩٩٢، ودعم اصحاب المخابز بهدف تثبيت اسعار الخبز، وتعويض المزارعين الذين اعتمدوا في ري مزارعهم على محركات الديزل، إضافة الى اصدار وزير التموين قرار تحديد سعر البنزين الخاص بـ(٣٠٠) فلس للتر الواحد وسعر(السولار) الكاز اويل بـ(١٠٥) فلس وتحديد زيت الوقود للصناعات ب(٦٥) دينار للطن، واستثنى هذا القرار محطات توليد الكهرباء الذي يشتري زيت الوقود بـ (٤١,٤) دينار للطن[٣٨].

وفي الحقيقة بدأت الاصلاحات الحقيقية للاقتصاد الاردني منذ عام ١٩٩٢، اذ نفذت خلال الاعوام ١٩٩٢-١٩٩٦ اصلاحات هيكلية مالية واقتصادية غير مسبوقة، ليشكل ذلك بدايات عملية جادة لتوجيه الاقتصاد الاردني، وبناء سياسة اقتصادية راسخة رغم كل المعوقات والمؤثرات التي نتجت عن اخطاء سياسة الماضي[٣٩].

اثبتت تلك الخطوات نتائج ايجابية على الاقتصاد الاردني خلال عام ١٩٩٢ كانت الافضل منذ سنوات فقد سجل النمو الاقتصادي نموا كبيرا، اذ اخذت التطورات الايجابية في الاقتصاد تتسع بصورة واضحة خلال عام١٩٩٢ وعاد النمو الاقتصادي ليسجل نمو ملحوظ على غرار معدلات النمو في منتصف السبعينات واوائل الثمانينات، ليسجل معدل نمو حقيقي (١٧,٢) %محققا (٢٢٥٧٠) مليون دينار مقابل نمو (٦,٤) % لعام١٩٩١[٤٠]، وقد قدمت الحكومة مساعدات مالية عن طريق صندوق المعونة الوطنية[٤١] بلغت المبالغ المقدمة للفقراء (٧,٦) مليون دينار لعام ١٩٩٢[٤٢].

ان المتتبع للواقع الاقتصادي الاردني لا بد له من القاء نظرة سريعة على اهم المرتكزات التي اسس عليها الهيكل الاقتصادي للملكة، لذلك لا بد من توضيح تلك النقطة من خلال معرفة معوقات ومقومات السياسات الاقتصادية في المملكة الاردنية الهاشمية.

ثالثاً: معوقات ومقومات السياسات الاقتصادية: -

نقصد بالسياسة الاقتصادية مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية التي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية من نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية[٤٣].

عاني الاقتصاد الاردني منذ نشوئه من مشاكل وأزمات اقتصادية بسبب الضعف الاقتصادي الذي لازمه منذ فترة النشوء فلم تتمكن الخطط الاقتصادية المتعاقبة في معالجة تلك التشوهات الهيكلية، اذ تركت السياسات الخاطئة وسوء إدارة الاقتصاد الوطني التي سلكتها الحكومات المتعاقبة، والاوضاع الداخلية والخارجية خلال السنوات الماضية مشاكل ومعضلات كبيرة اكدت إن الموقف الاقتصادي لا يتم إلا من خلال الإصلاح الاقتصادي الذي يستهدف معالجة تلك المشاكل وتحسين الوضع الاقتصادي للبلد. ومن الجدير بالذكر تعد الموازنة العامة أحد الأدوات للسياسة المالية التي تعتمدها الدولة لتنفيذ الأولويات الاقتصادية على المد بين القريب والبعيد، فهي تعكس مضمون السياسة المالية المعتمدة وتوجيهاتها الفلسفية واختياراتها الاقتصادية والاجتماعية التي يراد تحقيقها ضمن الموارد المالية المتاحة، وتؤدي الإيرادات العامة دوراً كبيراً في تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال نسبة إسهام القطعات الاقتصادية في الموازنة إلى الإيرادات الكلية للموازنة العامة للدولة، وتكون الموازنة العامة للدولة متوازنة عند تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة، أما إذا زادت الإيرادات على النفقات تحقق الدولة فائضاً في الموازنة، أما إذا زادت النفقات على الإيرادات فيسمى بعجز الموازنة[٤٤].

واجهت المملكة عجز الموازنة العامة بسبب نمو الإنفاق العام لمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات العامة، ومما عقد المشاكل عدم وضع سياسة مالية واضحة وإدارة حكومية اهتمت بشؤون الدين الخارجي فلم تتكشف قبل عام ١٩٨٨ الارقام الحقيقية للديون الخارجية الاردنية، اذ اقتصرت تلك البيانات والاحصاءات للديون المدنية الخاصة بالقروض الحكومية والمكفولة من الحكومة، اما الديون العسكرية التي نتجت عن صفقات التسليح والتدريب واستئجار الطائرات والسندات وقروض النفط، فقد استمرت طي الكتمان مما ادى الى تفاقم مشكلة المديونية الاردنية. وفي الحقيقة فأن المديونية الاردنية تسارعت منذ مطلع الثمانينيات، اذ وضحت البيانات الى ارتفاع المديونية بشكل كبير فبعد ان كانت في عام ١٩٨٣ (٢,٣) مليار دولار، ارتفعت عام ١٩٨٧م الى (٣,٧) مليار دولار ثم وصلت في عام ١٩٨٨ م الى اكثر من (٨,٣) مليار دولار، وبذلك يتطلب ان ينفق ٢٢% من ناتجه الاجمالي لخدمة الديون المستحقة[٤٥].

شملت خطة التنمية الخماسية الثالثة ١٩٨٦- ١٩٩٠، التي تم اعدادها من قبل وزارة التخطيط[٤٦]، كافة القطاعات الاقتصادية، اذ هدفت الى تبني منهاج حكومي يحقق معدل نمو سنوي يقدر بـ ٥% طوال السنوات الخمس، واستحداث نحو (٩٧,٠٠٠) فرصة عمل جديدة بما فيها احلال العمالة الوطنية محل العمالة الخارجية , كما تضمنت الخطة ضبط الانفاق العام للمملكة في القطاعين العام والخاص[٤٧]

وضعت هذه الخطة في زمن كان الاقتصاد الاردني يواجه تحديات كبيرة، بطريقة اصبح النمو الاقتصادي سالباً بعدما تراجعت حوالات العمالة الاردنية في الخارج مثارة بالتطورات الدولية والاقليمية مما ادى الى اختلال هيكلية القطاعات الاقتصادية والمالية، وباتت المديونية تشكل خطرا حقيقيا فلم تعد الدولة على الوفاء بخدمة ديونها اذ واصلت معدلات النمو الاقتصادي بالانخفاض طيلة سنوات تنفيذ

الخطة الاقتصادية فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي من ٥,٥% عام ١٩٨٦، الى ٢,٣ % عام ١٩٨٧، ثم الى ١,٥ % عام ١٩٨٨، فشهدت البلاد بعدها انهياراً اقتصادياً فعلياً حدث في عام ١٩٨٩، ومن ابرز صوره انهيار سعر الصرف من ٢,٨ دولار الى ١,٤ دولار لكل دينار اردني[٤٨], واصل بعدها معدل النمو الاقتصادي سالبا بمقدار (١٠,٧) %، وارتفاع بمعدل التضخم من (٦,٨) % في العام السابق الى (٢٥) % لعام ١٩٨٩[٤٩].

إن قياس الفقر البشري يُعد من أعقد المشاكل التي تقابل الباحثين، بسبب التعقيدات الفنية التي تتعلق بعدم كفاية التقارير كسلسلة زمنية تصلح لمعرفة التحول فيه أو المقارنة أو دوافع منهجية تتعلق بتجديد المفهوم، ويتخطى الفقر المفهوم الإحصائي الذي حددته الأمم المتحدة لتحديد خط الفقر الذي يبلغ دولار واحد يومياً على مبدأ تعامل القوى الشرائية لعام ١٩٨٥[٥٠]، ليشمل ما هو واجب لتأمين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وليعبر عن الحرمان من الفرص والاختيارات في الحصول على حياة مديدة خالية من العلل[٥١].

احدث تراجع النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان، وتزايد اعداد العمالة الوافدة ونتائج حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، الى تزايد اعداد البطالة التي وصلت في الفترة من ١٩٨٩ -١٩٩١ الى ما يقارب من (١٤,٨) % الى (١٧,١) % وفيما يتعلق بالفقر فقد اشارت البيانات الاحصائية الى ان خط الفقر المدقع بلغ عام ١٩٨٧ حوالي ٤١ دينار شهريا، وخط الفقر المطلق ٨٩ دينار، أما في عام ١٩٩٢ فقد بلغ خط الفقر المدقع ٦١ دينار، وخط الفقر المطلق ٩٧ دينار، وبالتالي فان نسبة الاسر التي عاشت دون مستوى خط الفقر المدقع ارتفع من (١,٥) % عام ١٩٨٧، الى (٦,٦) % عام ١٩٩٢[٥٢].

بذلك أصبحت المملكة عاجزة عن الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها ازاء تلك الاوضاع المتردية، تزامن معها نضوب احتياطات البنك المركزي من العملات الصعبة[٥٣].

يتضح ان اقتصاد المملكة الاردنية الهاشمية قد تصدع منذ بداية عقد الثمانينيات لكنه استمر بالصمود نتيجة للدعم العربي والامريكي، لكن مع كل ذلك استدعت مواقف البلاد من الاحداث الاقليمية والدولية الى تغيير سياستها الامر الذي كلفها انهيار اقتصادها بشكل شبه نهائي.

وفي الحقيقة فإن اقتصاد البلاد ارتكز على ركنين الاول الزراعة والثاني السياحة لما لهما من اثر عميق في الحياة الاقتصادية للملكة.

١- الجانب الزراعي: -

كان للجانب الزراعي أثر كبير وبالغ في نفوس الشعب الاردني اذ يعد من اهم المرتكزات للسياسة الاقتصادية الزراعية، وتشغل مكانة مهمة لرجال الاقتصاد والسياسة في الوقت نفسه، ومن اهدافها زيادة

انتاج السلع الغذائية وتحسين المستوى المعاشي للمزارعين والعاملين في القطاعات الزراعية، ودفع مسيرة التصنيع القائم على المنتجات الزراعية، وصولا الى تحقيق الامن الغذائي[٥٤].

عانى القطاع الزراعي من الانحدار والتراجع منذ عام ١٩٨٨ فقد ادت حالة عدم السيطرة على عوامل الانكماش الاقتصادي في المنطقة ككل، مما ادى الى انحصار الصادرات الاردنية، بعد ان حققت معدلات نمو مرتفعة نتيجة التوسع في الزراعة المروية في وادي الاردن ومناطق البادية وادخال التقنيات الحديثة وتوفر البيئة الاقتصادية الملائمة للاستثمار ولاسيما في مجال الاستثمار في هذا القطاع في مجال زراعة الفاكهة في المناطق البعلية (الديمية) والمروية واقامة مشاريع الثروة الحيوانية ذات المستوى التجاري وعدم وجود عقبات امام اسواق الاردن التقليدية الخارجية، الا ان الازمة الاقتصادية وما تبعها اثر بشكل كبير عليها[٥٥].

رسمت الخطط الاقتصادية المتعاقبة اهداف وبرامج تنموية لتطوير القطاع الزراعي والاستثمار الامثل للأراضي الزراعية لذلك تمكنت من الصمود في تلك السنوات[٥٦]، الا ان ذلك القطاع تأثر لعام ١٩٨٩ نتيجة الازمة الاقتصادية، والتدهور الذي عانى منه المواطن الاردني فقد سجل الانتاج الزراعي تراجعا بلغت نسبته ١٣ % الا انه نتيجة للسياسات الحكومية الصادرة خلال عام ١٩٩٠م والتي تضمنت مجموعة من الاجراءات المتعلقة بالإنتاج والاسعار، منها قانون التنمية والتشغيل الذي هدف الى توفير مزيداً من فرص العمل وزيادة الانتاج وتوفير التمويل اللازم من قبل الحكومة افرادا وجماعات، إضافة الى السماح للقطاع الخاص باستيراد الحيوانات الحية، فقد خفضت رسوم الاستيراد ست دنانير لكل رأس، ذلك بهدف توفير احوم الاغنام لمواطنين وتخفيض اسعار اللحوم المحلية بحدود (٣٠-٤٠ %) وتعديل اسعار الحبوب للموسم الزراعي ١٩٩٠-١٩٩١ بهدف تشجيع المواطنين على زيادة الرقعة الزراعية[٥٧]

تراجع الدخل الزراعي لعام ١٩٩١ بسبب اخر وهو قلة الامطار المتساقطة مما ادى الى انتهاج الحكومة سياسة تشجيعية تضمنت العديد من القرارات منها توحيد مصادر القروض الزراعية وحصرها بمؤسسة الاقراض الزراعي، ولأجل تخفيف الخسائر التي لحقت بالمزارعين قامت مؤسس الاقراض بتحمل جزء من الفوائد المترتبة على المزارعين بنسب تراوحت بين ١٠ و١٠٠ % وبيع العلف المستورد بأسعار مدعومة[٥٨] .

وعلى الرغم مما شهده العام ١٩٩٢ من تساقط لكميات كبيرة من الصقيع ومساهمتها في ارتفاع معدل النمو لكن في الوقت نفسه ادت الى تلف العديد من المحاصيل الزراعية لاسيما الخضراوات واشجار الفاكهة، ونفوق اعداد من الثروة الحيوانية[٥٩].

لم تقف الحكومة عاجزة امام تلك الاوضاع فقد سارعت الى استئناف برنامج التصحيح اقتصادي للأعوام ١٩٩٢-١٩٩٨، مما ادى الى رفع الدعم الذي طالما منحته الحكومات المتعاقبة للقطاعات الانتاجية في الاردن[٦٠]. فقد اشتمل برنامج التصحيح الاقتصادي لقطاع الزراعة لعام ١٩٩٤، على

وجوب التزام الجانب الاردني بأهداف البرنامج التي اقرت الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٩٤ منها الغاء الدعم المباشر وغير المباشر على المنتجات الزراعية، وازالة جميع اشكال الاحتكار التي مارستها الدولة في تجارة السلع الغذائية كما تم انشاء شركة مساهمة عامة تكون مهمتها استيراد وانتاج مستلزمات الزراعة[٦١]، الغاء لدعم المقدم للقروض الزراعية، الغاء الحماية الكمركية وتحرير التجارة الزراعية، ووضع سياسة مائية للحد من هدر المياه من خلال استخدام تقنيات حديثة في الري، واخضاع المياه الجوفية لمراقبة الدولة، إضافة الى وضع تسعيرة خاصة للمياه الجوفي كشرط[٦٢].

وبالفعل تم الاتفاق بين البنك الدولي والحكومة الاردنية حول قروض البنك الدولي، والتي اشترطت على الحكومة الاردنية العديد من الملفات منها: رفع اسعار مياه الري لتغطي كافة كلف التشغيل والصيانة للأعوام ١٩٩٤/١٩٩٥ وهي بذلك فرضت رفع سعر المتر المكعب الواحد من ستة فلس الى خمس عشر فلس قبل نهاية شهر اب ١٩٩٤، ثم يرفع الى خمس وعشرين فلس لكل م٣ قبل سحب الدفعة الثانية بتاريخ الثلاثين من حزيران ١٩٩٥، كما اشترطت على الحكومة اعلان اسعار الحبوب لعامي ١٩٩٤-١٩٩٥ على ان تخفض الدعم الحكومي للإنتاج المحلي بما لا يقل عن ٥٠% عام ١٩٩٤، يتبعه الغاء كامل للدعم اعتبارا من ١٩٩٥-١٩٩٦، وتخفيض دعم محاصيل العلف بما لا يقل من ٦٦% للأعوام السابقة وصولا الى الغاء كامل الدعم عام ١٩٩٦، ولم يتوقف عند ذلك بل اصدرت قوائم بالمنتجات المعفاة من الدعم، والغاء احتكار الدولة لتجارة عدد من المواد الغذائية تحت ذريعة سياسة السوق المفتوح[٦٣].

ساهم تساقط امطار وفيرة خلال عام ١٩٩٥ الى تحسن الانتاج الزراعي بشكل افضل من العام السابق، فيما سجل عام ١٩٩٦ تباطؤ في نمو القطاع الزراعي بسبب قلة سقوطها، كما شهد قطاع الثروة الحيوانية تدهور واضح بسبب ارتفاع اسعار الاعلاف[٦٤] احدث ذلك الامر خلل في تركيبة السكان في المملكة الاردنية الهاشمية، الامر الذي ادى لتدخل الملك شخصياً لحله فقد تراس المؤتمر العام للجان القطاعية في ندوة مجالس تنمية محافظات الجنوب دعا خلالها الى تحديد اسس التداخل بين الانسان والارض والموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المتوازنة، ووجه الدعوة خلال الاجتماع الى دراسة عوامل الهجرة والعمل على تنمية القطاع الزراعي والمجتمع الريفي بما يساهم في خلق هجرة معاكسة[٦٥].

الا ان السياسة الاقتصادية المتبعة طيلة تلك الفترة اثبتت العكس فقد فاقمت ازمة القطاع الزراعي وانعكس على الاقتصاد الوطني عامة، فبدلا من البحث عن كيفية معالجة مشاكل هذا القطاع الحيوي، وتامين مستلزمات تطوره، بدعم المزارعين وتشجيعهم على انشاء جمعيات انتاجية واستهلاكية، وتوفير الاجهزة والمعدات الحديثة بأسعار مناسبة، اسهمت السياسة المتبعة بتخريب بنية الانتاج الزراعي، مما فاقم المشاكل، فأصبحت الهجرة من الريف الى المدينة بتزايد مستمر نتيجة البحث عن فرص عمل في القطاع الخاص والعام، والحصول على التعليم والرعاية الصحية والدخل المضمون[٦٦].

٢- **الجانب السياحي:** -

تعد السياحة ببعدها الاقتصادي نشاطا مهما في مجمل العملية الاقتصادية، فهو احد المساهمين بدعم الاقتصاد الوطني من خلال عدة جوانب منها ادخال العملة الصعبة، لاسيما وان المصادر الرئيسة للعملة الصعبة في البلاد تتكون من المساعدات الخارجية، وحوالات العاملين، إضافة الى العائدات السياحية، كما تعد السياحة مورد مهم لا يخضع في اغلب الاحيان اذا ما اخذنا بالاعتبار المتغيرات السياسية، التي تتحكم بتدفق كل من المساعدات الخارجية وحوالات العاملين والصادرات، ويساهم قطاع السياحة بصورة فعالة في ايجاد الكثير من فرص العمل وتنشيط قطاع الخدمات، اذ ساهم هذا القطاع طوال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٦ بما لا يقل عن ١٠ % من الناتج المحلي الاجمالي وهذه النسبة كبيرة اذا ما قورنت بأنشطة اقتصادية اخرى، ومن الجدير بالذكر عدم تأثر هذا القطاع بالأزمة كما لم يتأثر بالسياسة المالية الاردنية بصورة كبيرة، وفي حقيقة الامر فقد ساهم القطاع السياحي في تنشيط سوق العمل اذ بلغ عدد العاملين في قطاع الفندقة فقط خلال عام ١٩٨٨(٥,٣٨٢) عامل، حتى بلغ عام ١٩٩٦ (٦,٣٨١) عامل إضافة الى توفير فرص العمل غير المباشرة في قطاعات اخرى[٦٧].

لقد تضمن خطة التنمية الخمسية ١٩٨٦-١٩٩٠ إنشاء العديد من المشاريع السياحية بهدف تنمية وتطوير قطاع السياحة، وذلك لتحقيق أهدافها الرامية الى تنشيط السياحة المحلية والخارجية، بما يسهم في زيادة الدخل السياحي من(١٨٣) مليون دينار عام ١٩٨٥، وصولا الى (٢٣٢) مليون دينار عام ١٩٩٠[٦٨].

وفيما يخص تطورات القطاع السياحي فيمكن ايجازه باختصار شديد من خلال اعداد السواح القادمين للمملكة من خلال الجدول التالي[٦٩]:

السنة	عدد السائحين	عدد الفنادق	الدخل السياحي بالمليون
١٩٨٨	٦٠٨,٢٢٦	٢١٩	٢٣٠,٧٦
١٩٨٩	٦٤٣,٩٤٥	٢٢٠	٣١٤,٦
١٩٩٠	٥٧٧,٤٤٦	٢٢٠	٣٣٩,٨
١٩٩١	٤٣٩,٤٨١	٢٢٩	٢١٦
١٩٩٢	٦٦٩,٢٦٢	٢٤٤	٣١٤,٣
١٩٩٣	٧٧٤,٨٧١	٢٥٥	٣٩٠,٢
١٩٩٤	٨٥٧,٦١٠	٢٦٢	٤٠٦,٤
١٩٩٥	١,٠٧٣,٥٤٩	٢٩٤	٤٦٢,٥
١٩٩٦	١,١٠٢,٧٥٢	٣٢٤	٥٧٢,٢

يبدو من خلال الجدول حالة عدم الاستقرار في الاعداد في السنوات الاولى، كما يبدو ارتفاع عدد السياح من عام ١٩٩٣ وهذا الامر يعكس استقرار الاوضاع السياسية الداخلية للبلاد كما يعكس مدى رضا الدول العظمى على اسلوب الحكم المتبع في المملكة الاردنية الهاشمية.

إن المتتبع لسير الاحداث الداخلية الاقتصادية في المملكة يتضح له حاجاتها المستمرة لدعم عموم الفعاليات الاقتصادية سواء الزراعة او السياحة وغيرها، وفي الوقت نفسه حاجاتها للدعم الخارجي العربي والاجنبي وهذا ما سيتم عرضه في المبحث القادم.

رابعاً: المؤتمرات الدولية والاقليمية وانعكاساتها على الاوضاع الداخلية ١٩٩٤-١٩٩٦: -

شهدت المدة من عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٦ عقد اكثر من مؤتمر دولي واقليمي الغرض منها لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي وترسيخ روح التعاون المشترك فضلاً عن ايجاد الحلول المناسبة للخروج من الازمات التي عانت منها دول العالم.

١- المؤتمر الاقتصادي الأول للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ١٩٩٤(مؤتمر الدار البيضاء)

شهدت الدار البيضاء عاصمة المملكة المغربية انعقاد المؤتمر الاقتصادي الاول بتاريخ الثلاثين من تشرين الاول تحت شعار " شركاء جدد من أجل التقدم الاقتصادي والسلام " وبمشاركة دولية واسعة جداً فقد حضره (١٥٠٠) شخص منهم رؤساء وزارات ورؤساء دول ورجال اعمال، ومن الجدير بالذكر ونتيجة للاتفاقية الاردنية – الصهيونية فقد حضر ممثلون الكيان الصهيوني والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية واليابان(٧٠).

عدت المملكة الاردنية الهاشمية هذا المؤتمر انطلاقة اقتصادية جديدة لها من خلال الاستفادة من نتائج المعاهدة وفي الوقت نفسه ازالة الاثار السلبية التي اثارتها حرب الخليج، ومن الجدير بالذكر ومن باب تفعيل النتائج الايجابية للمعاهدة مع الكيان الصهيوني فقد اكد الحضور على اهمية احلال السلام بدل الحرب وضرورة وتوجيه نفقاتها للتنمية وتحسين مستويات المعيشة، لذلك حدد منظمو المؤتمر أهدافه بالجانب الاقتصادي واهمية فتح الحدود امام الاستثمار ومنح اصحاب المال والاعمال الفرصة لاستثمار خبراتهم في التنمية(٧١).

توصل المجتمعون بعد مرور ثلاثة ايام على انعقاد المؤتمر الى وثيقة تاريخية سميت " إعلان الدار البيضاء " كان للعامل الاقتصاد الحصة الكبرى فيها اذ تم الاتفاق على إرساء مناخ جديد يسمح لحرية التعامل الاقتصادي والتبادل التجاري من دون حواجز، وإطلاق مبادرات الاستثمار في المنطقة، يكون للقطاع الخاص دور رئيس فيه، وتم التأكيد على اهمية إحداث آليات عمل لتفعيل التعاون والاندماج الإقليمي مثل إنشاء بنك التنمية الإقليمية، وإنشاء هيئة إقليمية للسياحة. ومن الجدير بالذكر اراد الكيان الصهيوني ومن خلفه الولايات المتحدة الامريكية من هذا أن يكون منطلقاً أساسياً يساهم بدور فعال في

خلق بيئة تعاون اقتصادي بين الدول العربية والكيان الصهيوني، وفي الوقت نفسه اكد الوفد الصهيوني على اهمية انهاء المقاطعة العربية، فقد اكد وزير خارجية الكيان شيمون بيريز بقوله إن مؤتمر الدار البيضاء ليس هدفه التفاوض السياسي من أجل السلام ولا دعم السلام عسكريا، ولكن بناء السلام اقتصاديا من خلال بناء سوق شرق أوسطية[٧٢].

استثمر وفد المملكة المؤتمر وتقدموا بقائمة ضمت (١٢١) مشروعاً تقدر كلفتها بنحو (١٨) مليار دولار، اذ منح الوفد الاردني الأولوية للتنمية المحلية في مشاريعه المقدمة للمؤتمر، كما طرح مشاريع مفصلة ومدروسة التكاليف[٧٣]

٢ – قمة عمان الاقتصادية عام ١٩٩٥م:

شهدت العاصمة الاردنية عمان انعقاد المؤتمر الاقتصادي الثاني للمدة من التاسع والعشرين ولغاية الثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٩٥، حضره وفود من (٦٣) دولة من بينهم الرئيس الأمريكي بيل كلنتون والروسي بوريس يلتسين[٧٤]، كما حضره رئيس الوزراء الاردني زيد بن شاكر واعضاء وزارته، افتتحت اعمال المؤتمر بخطاب القاه الملك الحسين اشار فيه ان السلام بالتنمية قائلا "**السلام والتنمية لا يتحققان الافي مناخ العدالة والديمقراطية واحترام حقوق الانسان... لقد عملنا نحن في الاردن على السير بخطى حثيثة نحو تحرير لاقتصاد وايجاد المناخ الاستثماري المناسب لدفع الاستثمارات المحلية والاجنبية وقد رفدنا ذلك بأطلاق قوى الابداع في الانسان وتوفير حرية التعبير والمشاركة في صناعة القرار**" وقد اكد الحضور على مناقشة جملة من الموضوعات المتعلقة بدور المجتمع الدولي في دعم تطوير اقتصاديات دول المنطقة[٧٥].

وعلى الرغم من أن هذه القمة تمت أساسا تنفيذا لتوصيات قمة الدار البيضاء، إلا أنها تميزت عنها في عدة نواح. فقد زاد عدد المشاركين من الدول ورجال الأعمال، وتراجع عدد المشروعات المطروحة من قبل بعض الدول ومنها المملكة الاردنية الهاشمية نفسها التي اعدت تقريراً جديداً كان من اعداد وزارة التخطيط ضم (٢٧) مشروعاً بقيمة (٣,٥) مليار دولار، فيما أعد القطاع الخاص (١٣٦) مشروعا بقيمة (١,٢) مليار دولار[٧٦].

وهناك من يرى أنه في الوقت الذي كانت قمة الدار البيضاء قد أعلنت المبادئ العامة، فإن قمة عمان قد وضعت آليات التنفيذ، كما أن الاخيرة انتقلت من مرحلة التركيز على النوايا والأهداف إلى الدخول في المشاريع المحددة وآليات تنفيذها[٧٧]، وبذلك يمكن القول ان آلية القمم الاقتصادية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية من عملية التسوية السلمية.

كان من اهم المشاريع التي طرحت: مشاريع تطوير وادي الأردن ومنها مشروع قناة البحرين التي تربط بين البحر الميت والبحر الأحمر، ويرافق هذا المشروع عدد من المشاريع الفرعية كتوليد الكهرباء

وتحلية مياه البحر وبعض المشاريع الزراعية،، ومشروع مطار العقبة الدولي، وهو مطار مشترك يخدم كل من الكيان الصهيوني والأردن، مشروع الربط الكهربائي بين كل من الأردن ومناطق السلطة الفلسطينية ومصر والكيان الصهيوني، مشاريع النقل وتضم المشاريع الضخمة المتعلقة بشبكات الطرق والمواصلات والجسور والسكك الحديدية، ومنها سكة الحديد بين الأردن والكيان الصهيوني ومصر، وهدفها استغلال أملاح البحر الميت، وهي مشاريع أردنية – صهيونية مشتركة. وتشتمل على إقامة العديد من الصناعات لاستخراج البرومين واكسيد المغنيسيوم وحامض الفوسفريك وسلفات البوتاسيوم بالإضافة إلى إمكانية التنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط، فضلاً عن مشاريع وادي عربة، وتشتمل على مشاريع سياحية وزراعية بين الأردن والكيان الصهيوني، مشاريع البحر الميت(٧٨).

توصلت القمة إلى إقامة عدد من المشاريع والمؤسسات الإقليمية منها **إنشاء** بنك للتعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومقره في القاهرة، وهدف البنك الإقليمي إلى دعم تنمية القطاع الخاص وقد اكد وزير المالية بان انشاء البنك الاقليمي عملية مهمة لتنمية المنطقة اقتصادي(٧٩)، ودعم مشاريع البنية التحتية الإقليمية ويهدف إنشاء البنك كوسيلة اعترافا بحق الشعوب في المنطقة بتحسين اوضاعهم، وتم تحديد راس مال البنك بمبلغ (٥) مليار دولار، اذ تم تحديد حصص بعض الدول كما يلي الولايات المتحدة الأمريكية (٢١ %) ثم اليابان (٩. ٥ %) من فضلاً عن بعض دول الاتحاد الأوروبي التي قررت المساهمة في رأسماله ومنها ايطاليا بنسبة (٥ %) من وهولندا بنسبة (٣,٥ %) واليونان بنسبة (٢ %) وتم الاتفاق على تخصيص حصص متساوية لكل من مصر وفلسطين والأردن والكيان الصهيوني بهدف تحقيق المساواة في الأصوات وتنفيذ القرارات المختلفة(٨٠).

وقد عبر الوفد الاردني عن هذه الخطوة على لسان وزيرة التخطيط الدكتورة ريما خلف بقولها " **إن الأردن يؤمن بإنشاء بنك إقليمي لدعم التنمية في المنطقة باعتباره يحقق تمويلا إضافيا لبلدان المنطقة وبسعر يقل عن تكلفة السوق الدولية، كما رأى الأردن ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد السياسات الاقراضية للبنك التباين الاقتصادي فيما بين دول المنطقة من حيث قاعدة الموارد المتاحة وتدفقات الأموال من الخارج ومستويات التنمية**"(٨١)

انعكست اثار القمة بصورة سريعة على الواقع الاردني فقد عملت الحكومة الأردنية على سن التشريعات والقوانين اللازمة لتشجيع الاستثمار ومبادرة القطاع الخاص وتحرير الاستثمارات الأجنبية من بعض، كما تم الاتفاق حول تشكيل عدد من الشركات من ابرزها: إنشاء شركة مشتركة بين شركة البوتاس العربية الأردنية وشركة نرويجية، لإنشاء مصنع لإنتاج الأسمدة المركبة لتزويد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إنشاء شركة الشرق الأوسط للبرومين، وهي شركة مشتركة بين الأردن والكيان الصهيوني، كما تم التوقيع على عقد بقيمة (١٣٠) مليون دولار بين شركة (Point International) الأمريكية وسلطة إقليم العقبة الأردنية لبناء وتشغيل منتجعات سياحية تتضمن فنادق وملاعب غولف

وشقق سكنية، كما أعلنت شركة فنادق شيراتون عن نيتها مباشرة تنفيذ بناء فندقين من فئة الأربع نجوم في المملكة[٨٢].

من جانبه اكد رئيس الوزراء الاردني زيد بن شاكر ان الاردن حقق مكاسب اقتصادية سيكون لها مردود ايجابي على المستقبل القريب للبلاد[٨٣]

٣- مؤتمر القاهرة الاقتصادي[٨٤] عام١٩٩٦: -

شهدت العاصمة المصرية القاهرة اعمال المؤتمر الاقتصادي الثالث للتنمية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي عقد للمدة من الثاني عشر ولغاية الرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٩٦، تحت شعار " البناء للمستقبل ايجاد بيئة استثمارية مشجعة"[٨٥]. شاركت فيه وفود من (٧٨) دولة كان منها (١٥) عربية وبحضور (٤٦٠٠) شخصية و(٣٥) منظمة دولية، وقد حظي المؤتمر بدعم من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي وكندا وهولندا واليابان.[٨٦]

ترأس الوفد الاردني وزير الصناعة علي أبو الراغب، رافقه فيها (٣٢) شخصية رسمية من وزراء وقطاع عام، و(٤٢) شخصية من القطاع الخاص، وقدمت المملكة (٢٤) مشروعاً بقيمة (٣,٧) مليار دولار، شملت قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة والمياه والسياحة[٨٧].

اكد رئيس الوفد على ضرورة احلال السلام واستثماره في الجانب الاقتصادي وبين ان الغاية من المشاركة في المؤتمر ليس العمل الفوري بقدر ما هو بناء لمستقبل اقتصادي جديد، كما وضح اهمية قمة عمان ودورها في اتمام بعض الاعمال منها انجزت والبعض الاخر قيد الانجاز، وبين ان لبلاده مشاريع جديدة جديرة بالاهتمام مثل مشاريع التعدين والاتصالات ومشاريع المياه، وان الاردن مهيا في ظل اجواء السلام والاستقرار الداخلي والاقليمي لحماية وجذب رؤوس الاموال[٨٨].

ومن الجدير بالذكر حقق المؤتمر نجاح واضح من خلال جذب فئة من رجال الاعمال الاردنيين، ساهموا بتنفيذ العديد من المصانع والاستثمارات، كما تم إقرار وبحث المراحل النهائية لتنفيذ الربط الكهربائي بين مصر والأردن وفلسطين والكيان الصهيوني[٨٩]، ولابد من توضيح نقطة بغاية الاهمية وهي انضمام فرنسا ومساهمتها في انشاء بنك التنمية في الشرق الاوسط الذي تم اقراه في قمة عمان[٩٠]

وفي حقيقة الامر ان لهذا المؤتمر اهمية خاصة لاسيما ما كانت تمر به المملكة من اوضاع اقتصادية متردية لكن يبدو ان ادراك المتصدين للسلطة فيها ان لا مخرج من ازمتهم الا بمواصلة العمل المشترك وبناء هيكل اقتصادي موحد وان كان على حساب القرار السياسي.

خامساً: الأزمة الاقتصادية ١٩٩٦ وتداعياتها الداخلية: -

ادى فشل حكومة الشريف زيد بن شاكر في اقناع المعترضين للتطبيع مع الكيان الصهيوني الامر الذي قاد الى عدم استقرار الاوضاع السياسية الداخلية مما دعا الملك لتغيير الحكومة وتكليف عبد الكريم الكباريتي[٩١]، وفي الحقيقة لم تكن الحكومة على قدر من الاسترخاء فقد كلفت في مرحلة من

الاحتقان السياسي، وقد فسر تكليفها محاولة لحقن دم جديد في النظام السياسي الأردني من خلال استلام جيل من الشباب مقاليد الحكم، قدمت الحكومة الجديدة منهاجها الى مجلس النواب في الثامن والعشرين من شباط ١٩٩٦، استمرت المداولات لثلاث ايام كان ملف السياسة والاقتصاد التعاون والانفتاح الاقتصادي من اهمها، وقد بين ذلك من خلال البيان الذي القاه الكباريتي امام مجلس النواب[٩٢]

أعرب الجزء الاكبر النواب خلالها عن ارتياحهم للوعود بالإصلاح، فين حين شكك البعض الاخر في إمكانية الحكومة تحقيق ما وعدت به في بيانها الوزاري، الذي قطع فيه عهدا امام الجميع على محاربة الفساد المالي والاداري، إضافة الى تعهده باجتثاث مظاهر المحسوبية والترهل الإداري[٩٣].

ارتكزت السياسة الاقتصادية للحكومة الجديدة على اساس التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني من خلال التغيير الحقيقي في معالجة مكامن الخلل بأسلوب أعتمد على مبدأ الاعتماد على النفس مؤكدا على ضرورة الاستمرار في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي وترشيد الإنفاق الحكومي، والتوقف عن دعم استهلاك الفئات الميسورة من المجتمع على حساب الأغلبية منهم، مع الاستمرار في تقديم الدعم لمستحقيه، وزيادة الإيرادات الحكومية، ومعالجة مشكلة الفقر والتخفيف من آثاره السلبية اجتماعية وإنسانية على ذوي الدخل المحدود وذلك من خلال تكثيف المعونة الدعم هذه الفئة وإلغائها عن غيرهم، ومن اجل تنفيذ هذه السياسة أعلنت الحكومة عزمها على رفع الدعم الحكومي عن أسعار الخبز وأعلاف الماشية ترشيده للإنفاق وبدأت الوزارات والدوائر الحكومية ذات العلاقة في الحادي والعشرين من تموز من العام نفسه عملها، ويذكر رئيس الوزراء الاسبق مضر بدران في مذكراته بان الكباريتي استشاره في مسألة رفع الدعم الحكومي عن الخبز، فأجابه بالقول "ستحرق اصابيعك "[٩٤]، في اشارة منه الى خطورة مثل هذا الاجراء سيما وانه يمس حياه غالبية الشعب، وبالفعل شهدت العاصمة الاردنية منذ الساعات الاولى تجمعات واعتصامات احتجاجا على سياسة الحكومة رفع سعر الخبز، ومن الجدير بالذكر اخذت تلك الاحداث حيزاً واسعاً في مناقشات مجلس النواب، الا انه وبعد شرح مستفيض قدمه رئيس الوزراء عن السياسة الاقتصادية وسبل النهوض فقد اكد على وجود الاخذ ببرنامج التصحيح الاقتصادي، وايصال الدعم الى مستحقيه والبرامج التي تعتزم الحكومة القيام بها في موضوع سعر الخبز وأسعار أعلاف الماشية، وأكد أن برنامج الحكومة لدعم المواد التموينية دف الى تحويل الدعم غير المباشر للمواد التموينية الذي يستفيد منه جميع شرائح الشعب الاردني بغض النظر عمن هو مستحق او في غنى عنه وانه هدف الى اقتصار الدعم الحكومي على مستحقي الدعم بما يسهم بمعالجة مشكلة الفقر ودعم الميزانية، باعتبار اجراء إصلاحات هيكلية تعمل على ترشيد الاستهلاك ويحد من الهدر وسوء الاستخدام والتهريب ويوصل الدعم الى مستحقيه من دون تحميل المواطن أية أعباء مالية إضافية، فضلا عن تحفيف الضغوط على احتياطات المملكة من العملات الأجنبية وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وأشار الكباريتي إن ما تقوم به الحكومة في هذا المجال ينبع من احساسها الوطني

بالمسؤولية الثقيلة الملقاة على عاتقها وحفاظها على المكتسبات التي تحققت للبلد ونظرتها إلى مستقبل واعد بالخير والعطاء لكافة أبناءه[٩٥].

صادق مجلس النواب على سياسة رفع الاسعار في السادس من اب بموافقة خمسون نائبا ومعارضة اربعة عشر فقط[٩٦]، وقد أكدت الحكومة إن قرارها برفع الدعم الحكومي عن المنتجات الزراعية والمخابز، اصبح ساري المفعول منذ الثالث عشر من اب، فأدت تلك الاجراءات الى ارتفاع اسعار الخبز إلى أكثر من ضعف ما كان عليه، واصدر منير صوبر وزير التموين القرارين رقم (١٧) و(١٨) لسنة ١٩٩٦ حدد بموجبهما أسعار بيع الخبز والتي تراوحت ما بين (١٨٠) فلسا للكيلو غرام الواحد من الخبز البلدي و(٢٣٠) فلس للصمون، مع وقف صرف أي مبلغ للمخابز مثل المحروقات والخميرة والملح ودعوتها للتقيد التام بالمواصفات المحددة الأصناف الخبز[٩٧]

كانت تلك الاوضاع مدعاة لانطلاق الشرارة الاولى للمعارضة الشعبية ضد الاجراءات الحكومية وكانت مدينة الكرك في مقدمة المناطق فقد تظاهر ما يقارب (٢٠٠٠) شخص عقب صلاة الجمعة مطالبين بإقالة حكومة الكباريتي والعودة عن قرارها وتخلل تلك المظاهرات أعمال عنف وشغب وصدامات مع قوى الأمن التي انتشرت في المدينة للسيطرة على الوضع ونتج عنها تدمير واحراق بعض المباني العامة والممتلكات الخاصة[٩٨].

كما حدثت أعمال عنف مماثلة في مدن الجنوب ومنها الطفيلة ومعان، فقد شهد الشارع الرئيس وسط مدينة الطفيلة مظاهرة احتجاج قام خلالها المتظاهرين بإشعال الحرائق والحاق أضرار بزجاج ونوافذ المحافظة ومديرية الزراعة وادارة المياه والمؤسسة الاستهلاكية المدنية ونادي شباب الطفيلة والمكتبة العامة الرياضية المغلقة ومركز الأمومة والطفولة وعدد من المدارس وغيرها من المؤسسات، فضلا عن انقطاع التيار الكهربائي بسبب إصابة بعض محولات الطاقة بأضرار، وقد ادى تجدد الاضطرابات الى دخول وحدات من الجيش إلى المدينة للسيطرة على الموقف وجرى فرض حظر التجول فيها اعتبارا من مساء السابع تعشر من آب وحتى اشعار آخر، ودعت الأجهزة الأمنية في بيان أذيع بمكبرات الصوت، من المسجد العمري وسط المدينة، المواطنين الى التعاون حفاظاً على الأمن وعودة الاستقرار إلى مدينتهم[٩٩].

يبدو ان الاجراءات الحكومية لم تكن مدروسة بصورة صحيحة وان قرارها كان في غير محله، ويتضح ان الشارع الاردني بصورة عامة لم يكن مستقر نتيجة للأوضاع السياسة لذلك ادت خطوة الحكومة الاقتصادية الى زيادة حدة التوتر.

دعا مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ السابع عشر من اب الى احترام القانون والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، واكد ع ان هذه الاعمال التي قام بالتحريض عليها مجموعة تبلغ (٩٥٠) شخص موزعين في محافظات الكرك (٦٠٠) شخص، وفي الطفيلية (٣٠٠) شخص، ومعان

(٥٠) شخص هي من قامت بالتحريض والدعوة الى التظاهر عقب صلاة الجمعة يوم السادس عشر من اب بانهم مثيري الفتن ومرتبطين بأجندات خارجية تهدف الى زعزع الامن والاستقرار، وان القوات الامنية ستتصدى بحزم امام اي محاولة تستهدف امن الوطن والمواطن، واكد مروان المعشر بان اعمال العنف التي شهدتها البلاد مؤخرا تقف ورائها جهات خارجية تم تشخيصها[١٠٠].

انتهت أعمال العنف في المدن الجنوبية الثلاث في الثامن عشر من آب وعادت الحياة إلى طبيعتها في الطفيلة ومعان في حين استمر حظر التجول على الكرك لساعات اكثر من غيرها لكن سرعان ما خففت الأجهزة الأمنية منه بعدما قام الملك حسين بزيارة الى المحافظة اليوم نفسه، وخلال تفقده القطعات الامنية واستقبال المواطنين اكد بان المملكة ستستمر بلد الامن والاستقرار والنظام[١٠١]

أعلن محافظ الكرك بدر الدين الوديان عودة الحياة إلى طبيعتها في مختلف مناطق المحافظة[١٠٢]، وأشار المحافظ الى انه تم تشكيل عدد من اللجان لإصلاح ما أفسدته الاضطرابات، وذكر مبارك الحوراني مدير تموين الكرك ان عمليات صرف المواد التموينية من المخازن تجري بانسيابية وإن المحال التجارية في المحافظة لا تشكوا من اي نقص في المواد التموينية وان الخضار والفواكه متوفرة لدى الباعة في مدن وقرى المحافظة[١٠٣].

عقد مجلس الوزراء جلسة اخرى بتاريخ العشرين من اب استعرض فيها الأوضاع السائدة في المملكة واكد اعتقال جميع اللذين تسببوا بأعمال العنف والحرق والتخريب، وأكد وزير العدل عبد الكريم الدغمي ان الاجهزة الأمنية لم تعتقل أي شخص على اساس خلفيته الحزبية، لان الاحزاب مرخصة، وانما اعتقلت كل من قام بعمل تخريبي، وفي اليوم نفسه التقي رئيس الحكومة في مبنى رئاسة الوزراء وبحضور عون الخصاونة رئيس الديوان الملكي عددا من أعيان ونواب محافظات الجنوب وأكد الكباريتي انه لن يلحق الظلم بأحد ومن تثبت مشاركته في أعمال التخريب سيحال الى القضاء وقال: أن الأعيان والنواب اعربوا عن تأييدهم لكل الاجراءات الاصلاحية التي تستهدف محاربة الفساد والتأسيس للاعتماد على الذات والقيام بكل ما من شأنه أن يضع الاقتصاد الوطني على أسس صلبة ومتينة[١٠٤].

وعلى الصعيد نفسه استقبل الملك حسين بمقره بتاريخ الحادي والعشرين من اب وبحضور رئيس الحكومة ورئيس الديوان الملكي عون الخصاونة وكبير الأمناء الأمير رعد بن زيد والفريق حميدي الفايز مستشار الملك لشؤون العشائر، رئيس واعضاء مجلس النواب اعيان ونواب محافظات الجنوب الكرك والطفيلة ومعان والعقبة واشاد الملك بوعي الأردنيين وحرصهم على عبور المحنة، كما استقبل في اليوم التالي رئيس وأعضاء مجلس النواب وجرى خلال اللقاء استعراض الأوضاع السائدة في المملكة ولاسيما النتائج التي ترتبت على الأحداث واسفرت عن جرح (٤٠) شخصا واعتقال (٥٠٠) اخرين، ومن الجدير بالذكر تم الافراج عن معظمهم في ايلول ١٩٩٦ كما تم اطلاق سراح الاخرين في تشرين الأول من العام نفسه، وفي ذات الشهر تشرين الأول وجه الملك حسين رسالة إلى رئيس الحكومة طالبا منه

اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف الملاحقات القضائية، كما طلب الملك في رسالته تفعيل قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢ الذي يمنع الصلات التنظيمية والمالية مع الخارج ودعا الى اعادة النظر في اسعار بيع الخبز بعد أن بدأت المعطيات تشير إلى انخفاض اسعار القمح في الأسواق العالمية مع الاستمرار في صرف الدعم النقدي للمواطنين[١٠٥].

وفي السياق نفسه ومن باب ايقاف التشنجات السياسية اعلن وزير التربية منذر المصري تأجيل البدء بالعام الدراسي في جميع انحاء المملكة لغاية الحادي والثلاثين من اب، واكد المصري أن التأجيل يشمل الطلبة ولا يشمل الهيئات التدريسية والادارية موضحا أن الاجراء جاء لتمكين مديريات التربية والتعليم للقيام بأعمال الصيانة اللازمة واصلاح الاضرار التي لحقت بالمباني المدرسية في بعض المناطق واعادة تأهيل التجهيزات والمرافق التربوية فيها[١٠٦].

بدأت مرحلة جديدة لابد من مواجهة تحدياتها بنموذج مختلف بغض النظر عن ضغوط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي او المانحين، اذ تم في العام نفسه انشاء وحدة تخصصية في رئاسة الوزراء بوصفها ادارة مركزية لمتابعة وتنسيق جميع الاجراءات المتصلة بالتخاصية والممتدة عبر عدد من المؤسسات والوزارات والتشريعات[١٠٧] كما عملت الحكومة في العام نفسه على خصخصة شركة الاتصالات والشركة الملكية الاردنية للطيران وشركة البوتاس بعد ان وصلت مديونيتها الى ارقام كبيرة، ومن الجدير بالذكر ادت عملية الخصخصة الى تعزيز رصيد الشركات فقد بلغت ارصدة ثلاث شركات اكثر من (١,٦٥٠) مليار دولار وهي الاتصالات (٥٠٠) مليون دولار،، والمياه (٦٥٠) مليون دولار والكهرباء (٥٠٠)مليون دولار، ووضعت مسودة لقانون الكهرباء، سمح القانون الجديد بخصخصة نشاطات التوليد الكهربائي ونشاطات توزيع الطاقة الكهربائية، اذ رفعت الدولة اسعار الطاقة ١٢ % عام ١٩٩٦، وقد ساهم ريع عمليات الخصخصة في تسديد جزء من مديونية الاردن واعادة جدولة الديون الخارجية[١٠٨]

الخاتمة :

توصل البحث الى العديد من النتائج واهمها :

١- ارتبط الوضع السياسي الداخلي بالمتغير الاقتصادي واعتمد بصورة كبيرة على مقدرة كل حكومة في التصدي له .

٢- ارتبط الاقتصادي في المملكة بشكل شبه كامل على المساعدات الخارجية الامريكية والعربية ، وعلى هذا الاساس بني هيكلها الاقتصادي واعتمدت ميزانيتها السنوية .

٣- كانت الانتخابات العامة انعكاس للبرامج والاهداف التي حاولت تغيير الواقع والتي ارتبطت بالمتغير الاقليمي والدولي ، لاسيما صاحب الشأن بالمملكة .

٤- نجحت المملكة الى حد ما في تطبيق برامج التصحيح وكادت ان تصل الى نتيجة ايجابية الا ان تغير الاوضاع الاقليمية غير كثيراً من المعادلة الاقتصادية والسياسية .

٥- اعتمد الاقتصاد الاردني بشكل ملفت للنظر على الزراعة والسياحة بعد اعتماده على المساعدات وهذا الامر عكس طبيعة المجتمع الاردني وتوجهاته ، كما عكس ملف السياحة الامن الذي استتب داخل البلاد .

٦- ادى اعتماد المملكة على المساعدات الخارجية لفقدانها القرار السياسي والاقتصادي الامر الذي قادها الى ازمة عام ١٩٩٦ وما نتج عنها من مؤثرات داخلية غيرت العديد من الاوضاع الداخلية السياسية .

٧- لم تكن المملكة على مر تأريخها دولة كاملة الاركان فطالما اعتمدت على الخارج وهذا الامر له مغزى واحد هو ابقائها في فلك السياسة الامريكية وتحويلها لخدمة الصهيونية ومحاربة القضية الفلسطينية .

٨- حاول المتصدون للعمل السياسي الوقوف بوجه الضغط الخارجي والاستعانة بالجانب العربي في محاولة لإثبات وجودهم العربي والحفاظ على محيطهم وعدم المتاجرة بالقضية الفلسطينية ، ولهذا وجهت عقوبات اقتصادية تحملها رجاله من القائمين على العمل السياسي والاداري .

الهوامش

(أ) رمزي زكي : الليبرالية الجديدة تقول وداعاً للطبقة الوسطى ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، السنة ٢٥ ، العدد /١ تموز – ايلول ، ص٦٩.

(٢) ثروت سلامة محمد العمرو، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٥ – ١٩٩٥، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة آل البيت، عمان، ٢٠٠٤، ص ١٥١؛ علي محافظة، الديمقراطية المقيدة حالة الأردن ١٩٨٩ – ١٩٩٩، بيروت، ٢٠٠١ م، ص٦٠؛ نظام محمود بركات ومازن خليل غرايبة، النخبة النيابية في الأردن، عمان، ٢٠٠٠، ص ٤٦؛ محمد قاسم الفرحان، (بداية التحول نحو الديمقراطية وبناء المستقبل العربي)، "رسالة مجلس الأمة"، العدد ٥٣، ايلول ٢٠٠٤، ص ٢٩.

(٣) جمال عبد الكريم الشلبي، التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن، ابو ظبي، مركز دراسات الامارات للتدريس والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ٢٢.

(٤) محمد حمدان المصالحة، دراسات في البرلمانية الأردنية، ج٢، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٦.

(٥) أحمد أبو الحسن زرد، (الانتخابات البرلمانية الأردنية والتعددية الحزبية)، " السياسة الدولية " (مجلة)، مصر، العدد ٩٩، ١٩٩٠، ص ١٩٠.

(٦) يوسف سلامة محمود مسيعدن، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن ١٩٨٩ – ١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية للعلوم السياسية، ٢٠٠١، ص ٤٥؛ مركز الأردن الجديد، عقد من الديمقراطية في الأردن ١٩٨٩ – ١٩٩٩، عمان، ٢٠٠٧، ص١٢٥.

(٧) جمال عبد الكريم الشبلي، المصدر السابق، ص ١٨٠؛ خلف الهمسات – خالد موسى الزعبي، الحياة البرلمانية في الأردن، ١٩٨٩ – ٢٠٠١، عمان، ٢٠٠٣، ص ٢٩.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٩) اسعد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٤٦.

(10) John , Roberts , prospects for Democracy in Jordan , Arab studies Quarterly , Volume 13 , Number 3-4 , 1991 , P119 ; Jansen GH , Jordan's Historic Election Heartiness fundamentalists proQuest historical Newspapers Los Angeles Times , Nov19 , 1989 , p. 474.

(١١) للمزيد من التفاصيل، عن أحداث نيسان وإجراءات الحكومة إزاءها. ينظر، هاني الحوراني، التجربة الديمقراطية في الأردن بين التطلعات والمعوقات، رام الله، ١٩٩٧، ص٩٧.

(١٢) ولد في مدينة عمان ١٩٣٦، حصل على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة هارفرد الامريكية، بدأ حياته العملية موظفاً في وزارة الخارجية الأردنية حتى اختاره الملك ليشغل منصب سفير البلاد الهاشمي لدى المملكة المتحدة في لندن ثم مستشاراً سياسياً للملك ثم رئيس وزراء الأردن لفترتين ثم شغل موقع نائب رئيس مجلس الاعيان فرئيس مجلس الاعيان. ينظر: محمد سمحان، اعلام وشخصيات من بلادي، ج١، عمان، ١٩٩٨، ص٣٧ – ٣٨.

(١٣) ولد في عمان ١٩٣٤، تلقى علومه العسكرية في كلية ساند هيرست العسكرية ببريطانيا عام ١٩٥٥ كما التحق بكلية قيادة الأركان القوات الأردنية المسلحة ورئيساً للديوان الملكي وعين رئيساً للوزراء عام ١٩٨٩ فقامت وزارته باجراء الانتخابات النيابية العامة وبعدها استقال فصدرت الإرادة الملكية بتعيينه من جديد رئيساً للديوان الملكي، وفي ٣١ تشرين الثاني ١٩٩١ شكل حكومته الثانية وحصل على العديد من الاوسمة. ينظر: سامر حجازي، المصدر السابق، ص ٨٢ – ١٣٢.

(١٤) عايدة مسلم حماد النوايسة، دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٩ – ٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص٦٠؛ هاني الحوراني وحسين ابو رمان، انتفاضة نيسان ١٩٨٩، ص ٢٥.

(١٥) هايل ودعان الدعجة، التحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٩ – ١٩٩٧، عمان، ٢٠٠٥، ص ١٠١؛ الرأي (جريدة)، الأردن، العدد ٧٠١٩، ٨ تشرين الاول، ١٩٨٩.

(١٦) هايل ودعان الدعجة، التحول الديمقراطي في الأردن، المصدر السابق، ص ٩٩.

(١٧) هاني الحوراني وحسين ابو رمان، المسار الديمقراطي الأردني إلى أين، ص ٣٦؛ ذياب مخادمة، مؤتمر المسار الديمقراطي الأردن... الواقع والافاق، عمان ٣١ آيار- ٢ حزيران ١٩٩٤، ص ٣٣.

(١٨) جريدة الاهرام المصرية، العدد ٣٨٦٣٠، آب ١٩٨٩.

(١٩) جميل فريد شحادة خليف، توزيع الدوائر الانتخابية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦، ص ٣٩؛ خالد موسى الزعبي (اضواء على التجربة الديمقراطية ١٩٨٩ – ٢٠٠١) "رسالة مجلس الامة"، (مجلد) ١١، العدد ٤٣، ٢٠٠٢، ص٥٠.

(٢٠) الرأي (جريدة)، الأردن، العدد ٧٠٥٠، ٨ تشرين الثاني ١٩٨٩.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) هايل مفلح ودعان الدعجة، مدى التزام مجلس النواب بالبرامج الانتخابية دراسة في البعد السياسي في عمل مجلس النواب الأردني الحادي عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤، ص ٨٢.

(٢٣) الانباء (جريدة)، الكويت، العدد ٦٢٤٦، ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٩؛ الدستور (جريدة)، الاردن، العدد، ٨١٢٥، ٢٩ نيسان ١٩٩٣.

(٢٤) موسى زايد الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين، ط٢، عمان، ١٩٩٥، ص ١٥؛ النائب عبد الحفيظ علاوي، ندوة مستقبل العمل السياسي الإسلامي في الأردن، مركز دراسات وابحاث العمل الإسلامي، عمان، ١٩٩٣، ص ٧٩ – ٨٠.

(٢٥) الانباء (جريدة)، الكويت، العدد ٦٢٥١، ١ تشرين الثاني ١٩٨٩.

(٢٦) خالد موسى الزعبي، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٢٧) مضر بدران، القرار ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،٢٠٢٠، ص٢٦٤.

(٢٨) المصدر نفسه ، ص٢٦٥.

(٢٩) المصدر نفسه ، ص٢٦٦.

(٣٠) جعفر حسان، الاقتصاد الاردني بناء في رحم الازمات، عمان، الان ناشرون وموزعون، ٢٠٢٠، ص٧٠-٧١.

(٣١) محمد خليل العدينات، قراءة في تاريخ وحاضر الاقتصاد الاردني، ١٩٧١-٢٠١٨، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص٦٢.

(٣٢) جعفر حسان، المصدر السابق، ص٧١.

(٣٣) راضي عبدالمجيد عاتق الطراونة، اثر برنامج التصحيح الاقتصادي على اداء القطاع الزراعي في الاردن، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي وادارة الاعمال الزراعية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، ١٩٩٩، ص١٠٩-١١٠.

(٣٤) فهمي الكتوت، المصدر السابق، ص١١٠.

(٣٥) نبال تيسير الخماش، المصدر السابق، ص١٧٢.

(٣٦) فهد الفانك، برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٢-، ١٩٩٨، عمان مؤسسة فهد الفانك، عمان، ١٩٩٢، ص٧.

(٣٧) فهد الفانك، المصدر السابق، ص ٨-. ١٠.

(٣٨) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(٣٩) للاطلاع ينظر: فهمي الكتوت، المصدر السابق، ص٧٣-٨٠؛ جعفر حسان، المصدر السابق، ص ص٧٩؛ راضي عبدالمجيد عاتق الطراونة، المصدر السابق، ص ص١١٢-١١٩.

(٤٠) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي التاسع والعشرين، ١٩٩٢، ص١٥.

(٤١) تم انشاء صندوق المعونة الوطنية بدية شهر تشرين الثاني عام ١٩٩٦، لغرض المساعدة في حل مشكلة الفقر في الاردن وقد حددت المادة السابعة من القانون المرقم (٢٦) لعام ١٩٨٦ اهادفه الرئيسية في حماية ورعاية الافراد والاسر المحتاجة من خلال تقديم المعونة المالية المتكررة، ينظر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي التاسع والعشرين، ١٩٩٢، ص٣٨.

(٤٢) المركزي الاردني، التقرير السنوي التاسع والعشرين، ١٩٩٢، ص٣٨.

(٤٣) عبدالمطلب عبدالمجيد، السياسات الاقتصادية، القاهرة، مكتبة زهراء الشارقة، ١٩٧٧، ص٢٠٨.

(٤٤) بول سام ولسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط٥، عمان، ٢٠٠١، ص٦٥٥.

(٤٥) جعفر حسان، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٤٦) تم استحداث وزارة التخطيط عام ١٩٨٤، بعد الغاء المجلس القومي للتخطيط وقد قامت باعدا داول خطة تنمية لها وهي خطة التنمية الخماسية الثالثة.

(٤٧) محمد خليل العدينات المصدر السابق، ص ٥٤-٥٥.

(٤٨) فهمي الكتكوت، المصدر السابق، ص ٥٢ -٥٣.

(٤٩) محمد خليل العدينات، المصدر السابق، ص٥٧.

(٥٠) وزارة التخطيط والتعامل الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ٢٠٠٦.

(٥١) حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية في العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٩٣.

(٥٢) وزارة التخطيط الاردنية، الخطة الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٣-١٩٩٧، ص٤٣-٤٤.
(٥٣) محمد خليل العدينات، المصدر السابق، ص ص٦٠-٦١.
(٥٤) عبدالله سرور احمد السليمان، مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الاردني، رسالة ماجستير مقدمة الى كليى ادارة المال والاعمال جامعة ال البيت، ٢٠١٤، ص٣٨.
(٥٥) المصدر نفسه، ص٣٨.
(٥٦) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الخامس والعشرين، ١٩٨٨، ص١٢.
(٥٧) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي السابع والعشرون، ١٩٩٠، ص ١٤، ١٥.
(٥٨) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثامن والعشرين، ١٩٩١، ص١٤، ١٥.
(٥٩) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي التاسع والعشرون، ١٩٩٢، ص٢٦.
(٦٠) وزارة التخطيط الاردنية، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٦-١٩٩٠، عمان، ص٥١٤.
(٦١) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثاني والثلاثون، ١٩٩٥، ص٢٢.
(٦٢) راضي عبدالمجيد عاتق الطراونة، المصدر السابق، ص١٢١-١٢٣.
(٦٣) للاستزادة ينظر: راضي عبدالمجيد عاتق الطراونة، المصدر السابق، ص١٢٣-١٢٦.
(٦٤) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، ١٩٩٦، ص٢٥.
(٦٥) صحيفة الراي (الاردنية) العدد (٦٦٩١) في ٨ تشرين الثاني ١٩٨٨.
(٦٦) جعفر حسان، الاقتصاد السياسي الاردني بناء في رحم الازمات، عمان، الان ناشرون وموزعون، ٢٠٢٠، ص٤٩.
(٦٧) الحموي، المصدر السابق، ص ١١١.
(٦٨) مطيع شبلي الطعامنة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية في الاردن للفترة (١٩٨٠-١٩٩٩) رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة الى كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، ٢٠٠١، ص ٣٥-٣٦.
(٦٩) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانتا البنك المركزي الاردني، النشرات شهرية للبنك المركزي؛ النشرات السنوية للبنك المركزي الاردني للأعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦.
(٧٠) الراي، العدد ٨٨٣٥، في ٣٠ تشرين الاول ١٩٩٤.
(٧١) عبدالمنعم المشاط، قمة الدار البيضاء الاقتصادية، السياسة الدولية، العدد (١١٩) يناير ١٩٩٥، ص٢٢٩.
(٧٢) منصف السليسي، " إعلان الدار البيضاء، تسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي، المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٩٣، آذار ١٩٩٥، ص ١٩.
(٧٣) المصدر نفسه، ص٢١.
(٧٤) جريدة القدس العربي، العدد (٢٠١٥)، في ٣٠ تشرين الاول ١٩٩٥.
(٧٥) الراي، العدد٩١٩٣، في ٣٠ تشرين الاول ١٩٩٥.
(٧٦) جريدة الشرق الاوسط، العدد ٦١٨٠، في ٣٠تشرين الاول ١٩٩٥.
(٧٧) عبدالفتاح الجبالي، قمة عمان بين اوهام السلام وطموح التسوية، المستقبل العربي، العدد(٢٠٤) فبراير ١٩٩٤، ص١٤.
(٧٨) جريدة الشرق الاوسط، العدد(٦١٨٤) في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٥.
(٧٩) الراي، العدد٩١٩٤، في ١٣ تسرين الاول ١٩٩٥.
(٨٠) نيرمين السعدني، الابعاد الثلاثية لمشروع بنك تنمية الشرق الاوسط، لسياسة الدولية، العدد(١٢٦) اكتوبر ١٩٩٦، ١٥٣-١٥٤.
(٨١) الرأي الأردنية العدد ٩٠٨٨، في ١٧تموز ١٩٩٥.
(٨٢) عبدالفتاح الجبالي، المصدر السابق، ص ١٧-١٨.
(٨٣) الراي، العدد٩١٩٤، في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٥.
(٨٤) ملاحظة في الوقت الذي عقدت فيه القمة كانت المملكة تمر بأزمة اقتصادية كبيرة سيتم عرضها في المبحث القادم، وقد تفادينا عرضها هنا لوحدة الموضوع.
(٨٥) ايمن، أبو زيتون، المصدر السابق، ص ٢٢٤.
(٨٦) نيرمين السعدني، " مؤتمرات التعاون الشرق أوسطية، الإيجابيات والسلبيات، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٧، يناير١٩٩٧، ص ٢٥٠.
(٨٧) صحيفة الراي، العدد ٩٥٦٨، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٦.
(٨٨) صحيفة الراي، العدد ٩٥٧٠، في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٦.
(٨٩) صحيفة الراي العدد٩٥٧١، في ١٥ تشرين لثاني ١٩٩٦.
(٩٠) صحيفة الراي، العدد ٩٥٧٠، في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٦.

(٩١) عبد الكريم علاوي الكباريتي، ولد في عمان عام ١٩٤٩، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارسها، درس علوم الجيولوجيا لمدة ثلاث سنوات في الجامعة الأمريكية في بيروت، ثم اكمل دراسته الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية وحصل على بكالوريوس في ادارة الاعمال والادارة المالية من جامعة سانت ادواردزن في تكساس، عمل في القطاع الخاص ومستشارا ماليا في نيويورك حتى عام ١٩٨٦، جمع بين العمل الثيابي والوزاري بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٦، ليصبح بعدها رئيسا للوزراء ثم رئيسا للديوان الملكي وعضوا في مجلس الأحيان عام ٢٠١٠، تولى رئاسة مجلس ادارة البنك الأردني - الكويتي.

(٩٢) البيان الوزاري لحكومة السيد عبدالكريم الكباريتي، الوقائع والوثائق الاردنية، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٩٦، ص٥.

(٩٣) محافظة، الديمقراطية المقيدة،، المصدر السابق، ص ٣٠٨-٣٠٩.

(٩٤) مظر بداران، المصدر السابق، ص٣٤٩.

(٩٥) ملحق الجريدة الرسمية، محضر الجلسة الرابعة لمجلس النواب الاردني الثاني عشر، ٤راب ١٩٩٤، ص ص٨-١٩.

(٩٦) محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص ٣١١.

(٩٧) الراي، العدد ٩٤٧٨، في ١٣ اب ١٩٩٧.

(٩٨) صحيفة الرأي، العدد ٩٤٨١؛ في ١٧ اب ١٩٩٦..

(٩٩) صحيفة الرأي، العدد ٩٤٨٣ في ١٩ اب ١٩٩٦.

(١٠٠) صحيفة الراي، العدد٩٤٨٢، ١٨ اب ١٩٩٦.

(١٠١) صحيفة الرأي، العدد ٩٤٨٢، ١٨ آب ١٩٩٦.

(١٠٢) صحيفة الرأي، العدد ٩٤٨٥، ٢١ آب ١٩٩٦.

(١٠٣) صحيفة الرأي، العدد ٩٤٨١، ٢٢ آب ١٩٩٦.

(١٠٤) صحيفة الراي، العدد ٩٤٨٥، ٢١ اب ١٩٩٦.

(١٠٥) الراي، العدد ٩٤٨٨، في ٢٤ اب ١٩٩٦.

(١٠٦) الراي، العدد ٩٤٩٤، في ٣١ اب ١٩٩٦.

(١٠٧) محمد خليل العدينات، المصدر السابق، ٨٥.

(١٠٨) ينظر: جعفر حسان، المصدر السابق، ص٧٩-٨٢.

Sources in Arabic:

1- Ramzi Zaki: The New Liberalism Says Goodbye to the Middle Class, Alam Al-Fikr Magazine, Kuwait, Year 25, Issue 1 July – Lol.

2- Dr. Tharwat Salama Muhammad Al-Amr, American Aid and Democratic Transition in Jordan 1985 – 1995, an unpublished master's thesis) Al al-Bayt University, Amman, 2004 .

3- Nizam Mahmoud Barakat and Mazen Khalil Gharaseh, Parliamentary Elite in Jordan, Amman, 2000.

4- Muhammad Qassem Al-Farhan, (The Beginning of the Transition towards Democracy and Building the Arab Future), "The Message of the National Assembly", No. 53, September 2004.

4- Al-Rai, Issue 9494, August 31, 1996. 1 – Al-Rai newspaper, Issue 9485-August 21, 1996.

5- Al-Ra'I newspaper, issue 19481, on August 17, 1996.

6- Ministerial Statement of the Government, Mr. Abdul Karim al-Kabarisi, Jordanian Facts and Documents, Amman, Department of Press and Publication, 1996.

7- Al-Ra'I Newspaper, Issue 9571, on November 15, 1996.

8- Abd al-Fattah al-Jabali, Amman Summit between Illusions of Peace and Ambition of Settlement, The Arab Future, Issue (204) February 1994.

9- Al-Sharq al-Awsat Newspaper, Issue 6180, October 30, 1995.

10- Abd al-Fattah al-Jabali, Amman Summit between Illusions of Peace and Ambition Compromise, The Arab Future, Issue (204), February 1994.

11- Abdel Moneim Al-Mashat, Casablanca Economic Summit, International Politics, Issue (119), January 1995.

12- Sat'a Shibli Al-Ta'minah, The Role of Tourism in Tennis, College of Graduate Studies, University of Jordan, 2001.

13- Economics in Jordan for the period (1980-1999) Master's thesis in economics submitted to16 Central Bank of Jordan, Twenty-seventh Annual Report, 1990.

14- The Jordanian Ministry of Planning, Economic and Social Plan, 1993-1997.

15- Hassan Latif Kazem Al-Zubaidi, Poverty in Iraq, a safari from the perspective of the human ratio in Iraq under occupation, the state's conspiracy and the perpetuation of chaos, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2008.

16- Jaafar Hassan, The Jordanian Political Economy: Building in the Womb of Crises, Amman, now Publishers and Distributors, 2020.

17- – The Jordanian Ministry of Planning, The Five-Year Plan for Economic and Social Development, 1986-1990.

18- Where Khalil Al-Aninat, A Reading in the History and Present of the Jordanian Economy, 1971-2018, Dar Wael for Publishing and Distribution, 2020.